النشرة الداخلية لوزارة المالية

حديث المالية

العدد ٥٦ | أيار ٢٠١٥ | www.institutdesfinances.gov.lb

مأسسة الشراكة مع القطاع الخاص

بقدر ما تعمل وزارة المال جاهدة لتفعيل عملية تحصيل الواردات، من خلال مجموعة إجراءات للحدّ من مكامن الفساد في بعض الإدارات، وضبط التهريب والتهرّب، تحرص أيضاً على أن تسهّل عمل مؤسسات القطاع الخاص، وتساعدها على الصمود والإستمرار في هذا الظرف الإقتصادي الصعب.

تسعى الوزارة إلى وضع الأمور في نصابها وتحديد الحقوق والواجبات لكل طرف دون الضرر بأي منها. فما تريده الوزارة هو أن تحصل الدولة على حقوقها التي تكفل وضعاً صحياً للخزينة، وفي المقابل، ترى الوزارة أن من واجباتها أن تستمع إلى القطاع الخاص، وتتحاور وتتشاور معه، لمصلحة الإقتصاد الوطني.

من هنا، خطت الوزارة خطوة مهمة نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تتمثل في إقامة دورات تدريبية لها لتشجيعها على المشاركة في عمليات الشراء العام. وتعاونت الوزارة مع الهيئات الإقتصادية المعنية للوصول إلى الصيغة الفضلى للإجراءات الجمركية، بما يؤدي إلى ضبط الممارسات السيئة، من دون إعاقة عمل القطاع الخاص.

ومن المنطلق نفسه أيضاً، أعادت الوزارة إحياء الهيئة المشتركة مع الهيئات الاقتصادية. ولم تكتف بذلك، بل عملت على تطوير الفكرة، بحيث تتم مأسستها ولا تبقى موسمية أو خاضعة لتقلبات العهود الوزارية. وهذا التطوير سيتجسد في صدور مرسوم عن مجلس الوزراء ينظم هذه الهيئة المشتركة، ويلزم الإدارة الضريبية المشاركة فيها، ليكون التواصل أكثر فاعلية. وبعد أن رفعنا هذا الأمر الى مجلس شورى الدولة الذي أبدى رأيه به، نحن في طور إصدار المرسوم بشكل نهائي.

باختصار، نحن نؤمن بأننا والقطاع الخاص يجب أن نتكامل كل في إطار مسؤولياته. إنها شراكة ضرورية واساسية للنهوض بالإقتصاد اللبناني.

علي حسن خليل
وزير المال

مروحتها اتسعت استعلاماً وتصريحاً ودفعاً والإقبال عليها حقق قفزات كبيرة

الخدمات الإلكترونية لوزارة المال: أرقام استخدام الـ"نتّ"... "تنطّ"!

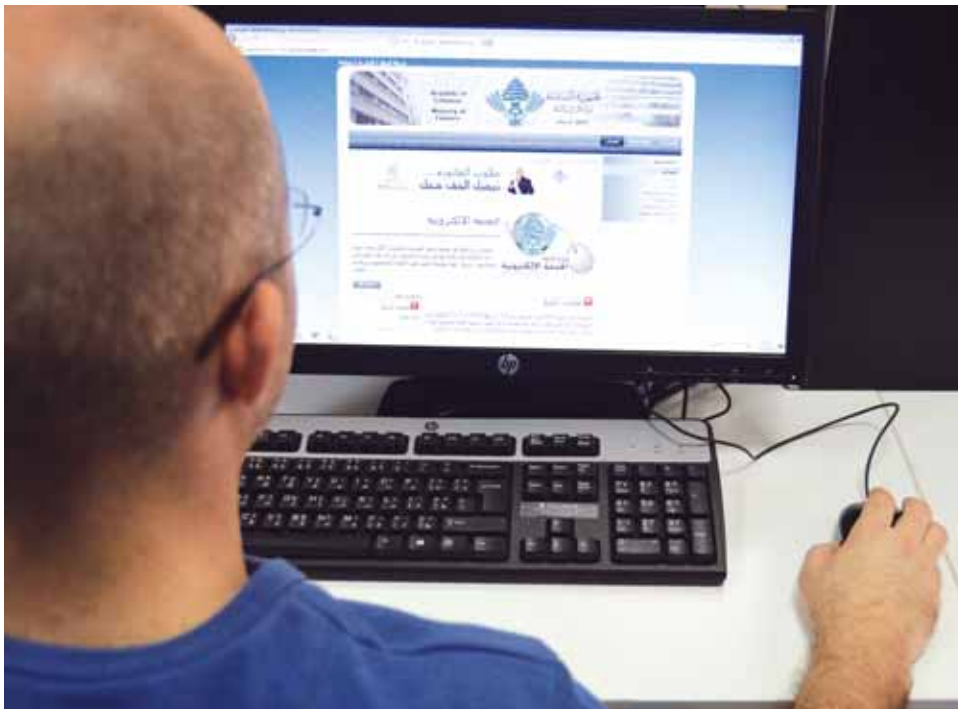

الخدمات الإلكترونية في وزارة المالية تحقق نقلة نوعية

سجّل الإقبال على الخدمات الإلكترونية التابعة لوزارة المال تصاعداً تدريجياً منذ إطلاقها، وزيادة ملحوظة في استخدامها، لما توفره من تسهيل وتسريع للخدمات، فيما تتسع مروحتها سنة بعد سنة لتشمل مجالات جديدة. ويظهر جلياً من الإحصاءات التي حصلت عليها "حديث المالية" من المركز الإلكتروني التابع للوزارة أن أرقام الإقبال على خدمات الإنترنت "تنطّ" وتحقق قفزات كبيرة.

التتمة ص ٢

في هذا العدد أيضاً

الدولة تنفتح على القطاع الخاص وتدرّب شركاته على خوض مناقصاتها ٤
"سكّر الدكانة" تحقق ربحاً... ضد الفساد ٦
"الريجي" تحصر التبغ... وتحاصر مهرّبيه! ٨
مرّاكش استضافت المؤتمر السادس لشبكة "غيفت-مينا": مؤسسات التدريب رافعة لتحقيق التغيير ومواكبته ١٠

تصدر عن:
المعهد معهد باسل فليحان المالي
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

تتمة ص ١

تنقسم الخدمات الإلكترونية التي توفرها الوزارة حالياً إلى نوعين:

- الخدمات العامة، وهي الخدمات المتاحة بشكل عام والتي يمكن الإستفادة منها من دون الحصول على مفتاح إلكتروني
- الخدمات الإلكترونية الخاصة، وهي الخدمات التي يمكن الإستفادة منها فقط بعد الحصول على مفتاح إلكتروني.

الخدمات الإلكترونية العامة

في ما يتعلق بالخدمات الإلكترونية العامة، كانت البداية في آب ٢٠١٢ مع إطلاق خدمة الاستعلام الضريبي الإلكتروني لتكاليف ضريبة الأملاك المبنية، حيث يمكن لأي شخص من دون التسجيل الإلكتروني أن يدخل إلى الموقع ويستعلم عن ضريبته.

وقد ارتفع عدد المستخدمين والزوار لهذه الخدمة من نحو تسعة آلاف في العام ٢٠١٢ إلى نحو ٥٠ ألفا في ٢٠١٣ ليتجاوز ٧٦ ألفاً في ٢٠١٤، أما عدد المستخدمين والزوار خلال السنة الجارية فقد بلغ حتى الآن نحو ٦٨ ألفاً.

وفي آذار ٢٠١٣ تم إطلاق خدمة الاستعلام الضريبي الإلكتروني عبر البرنامج الخاص بالهواتف الذكية، وهي متوافرة لتكاليف ضريبة الأملاك المبنية، حيث يمكن لأي شخص أن يحمل البرنامج ويستعلم عن ضريبته.وقد بلغ عدد المستخدمين ٩٦٠ في ٢٠١٣ و٨٤٧ في ٢٠١٤، وإلى الآن ٢٩٢ في ٢٠١٥.

خدمة التصريح الضريبي الإلكتروني

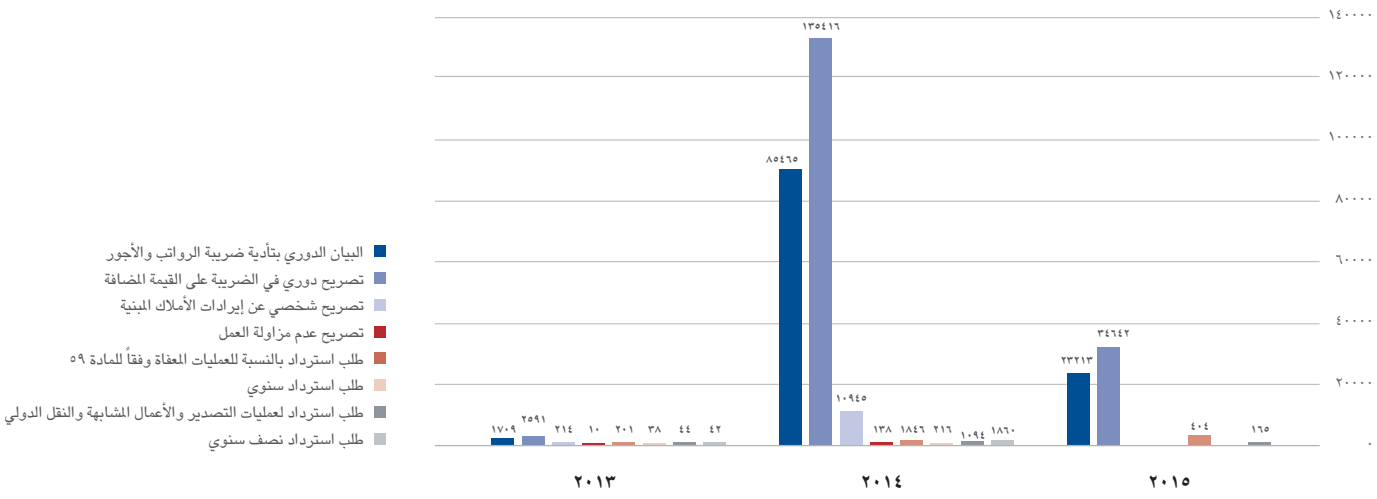

تطور الخدمات الإلكترونية الخاصة

٢٠١٣	تصريح شخصي عن ايرادات الأملاك المبنية – ك ٢١	خدمة جديدة
	تصريح دوري في الضريبة على القيمة المضافة – ق ١-٢	خدمة جديدة
	طلب استرداد بالنسبة للعمليات المعفاة وفقاً للمادة ٥٩ – ق ٧-٣	خدمة جديدة
	طلب استرداد لعمليات التصدير والأعمال المشاهبة والنقل الدولي – ق ٨-٣	خدمة جديدة
	طلب استرداد سنوي – ق ١-٣	خدمة جديدة
	طلب استرداد نصف سنوي – ق ١-٤	خدمة جديدة
	البيان الدوري بتأدية ضريبة الرواتب والأجور – ر ١٠	خدمة جديدة
٢٠١٤	تصريح شخصي عن إيرادات الأملاك المبنية – ك ٢١	تحديث – ٢٠١٣
	تصريح دوري في الضريبة على القيمة المضافة – ق ١-٢	تحديث – ٢٠١٣
	طلب استرداد بالنسبة للعمليات المعفاة وفقاً للمادة ٥٩ – ق ٧-٣	تحديث – ٢٠١٣
	طلب استرداد لعمليات التصدير والأعمال المشاهبة والنقل الدولي – ق ٨-٣	تحديث – ٢٠١٣
	طلب استرداد سنوي – ق ١-٣	تحديث – ٢٠١٣
	طلب استرداد نصف سنوي – ق ١-٤	تحديث – ٢٠١٣
	البيان الدوري بتأدية ضريبة الرواتب والأجور – ر ١٠	تحديث – ٢٠١٣
	إشعار بالدفع في الضريبة على القيمة المضافة – ص ٤	خدمة جديدة
	إطلاق خدمة الدفع الإلكتروني للضريبة على القيمة المضافة عن طريق بطاقات الائتمان	خدمة جديدة
	طباعة إيصال التحصيل لتكاليف ضريبة الدخل لإستعماله في الدفع المصرفي	خدمة جديدة
	تصريح ضريبة الدخل لشركات الأموال – ش ١	قيد الإنجاز
٢٠١٥	تصريح شخصي عن إيرادات الأملاك المبنية – ك ٢١	تحديث – ٢٠١٣
	إشعار بالدفع لضريبة الأملاك المبنية – ك ٢٢	خدمة جديدة
	تصريح عدم مزاولة العمل – م ٧	خدمة جديدة
	إشعار دفع ضريبة الدخل على الرواتب والأجور – ص ٢	خدمة جديدة
	التصريح الشخصي لضريبة الدخل على الرواتب والأجور – ر ٨	قيد الإنجاز
	تصريح ضريبة الدخل لشركات الأموال – ش ١	قيد الإنجاز

أما خدمة الدفع الإلكتروني لضريبة الأملاك المبنية عن طريق بطاقات الائتمان، فأطلقت في اب ٢٠١٣، وبات في إمكان للمكلف بعد الاستعلام أن يختار الجداول التي يريد دفعها و من ثم يدخل البيانات المطلوبة لعملية الدفع وعندها يتم تحويله إلى صفحة البنك المختص لإتمام عملية الدفع. وقد ارتفع مجموع الدفعات بهذه الطريقة من نحو ٧٤ مليون ليرة في العام ٢٠١٣ إلى ٢٣٧ مليوناً في ٢٠١٤، ليناهز ٢٨٠ مليوناً منذ بداية السنة الجارية.

الخدمات الإلكترونية الخاصة

أما بالنسبة إلى الخدمات الإلكترونية الخاصة، فتتضمن على سبيل المثال:

- خدمة التسجيل الإلكتروني للمكلفين، شركاتٍ وأفراداً، وقد بلغ عدد الشركات المسجلة فيها والحاصلة على المفاتيح الإلكترونية ١١٤ شركة في العام ٢٠١٢ ونحو ٢٨٥٠٠ في العام الفائت، ونحو ١٨٥٠ منذ بداية السنة الجارية. أما الأفراد المسجلون والحاصلون على المفاتيح الإلكترونية، فارتفع عددهم من ٣٧ فرداً في العام ٢٠١٢ إلى نحو ١١٣٠٠ في العام ٢٠١٤، أما في ٢٠١٥ فناهز عددهم إلى الآن ٩٣٠٠ في الأشهر المنصرمة من السنة.

وشهد استخدام خدمة التصريح الضريبي الإلكتروني ارتفاعاً ملحوظاً، تجلّى خصوصاً في نوعين:

- البيان الدوري بتأدية ضريبة الرواتب والأجور، إذ قفز عدد المستخدمين في هذاالمجال من نحو ١٧٠٠ في ٢٠١٣ إلى أكثر من ٨٥ ألفاً في ٢٠١٤، وبلغ منذ بداية السنة الجارية نحو ٢٣ ألفاً.
- التصريح الدوري في الضريبة على القيمة المضافة، فمن نحو ٢٦٠٠ مستخدم في ٢٠١٣، تجاوز العدد الـ١٣٥ ألفاً في ٢٠١٤، وحقق منذ بداية السنة أكثر من ٣٤ ألفاً.

ويبدو واضحاً أن الإقبال على استخدام خدمة الدفع الإلكتروني للضريبة على القيمة المضافة من طريق بطاقات الائتمان، سيشهد بدوره زيادة كبيرة. فمجموع الدفعات من خلال هذه الخدمة بلغ أكثر من ١٠٠ مليون ليرة في العام ٢٠١٤، في حين ناهز في الأشهر المنصرمة من هذه السنة ٧٨ مليون ليرة.

ومن الخدمات الإلكترونية االخاصة لأخرى: خدمة الاستعلام الضريبي الإلكتروني لتكاليف ضريبة الدخل عن جميع المناطق، وخدمة الاستعلام عن التصاريح المؤرشفة لدى الوزارة، وطباعة إيصال التحصيل لتكاليف ضريبة الدخل لاستعماله في الدفع المصرفي.

يبقى القول إن الخدمات التي باتت وزارة المال توفّرها عبر الإنترنت تشكّل "صفحة" جديدة مشرقة في عملها، وتستقطب المكلّفين... المعجبين!

خدمة التسجيل الإلكتروني للمكلفين (شركات وأفراد)

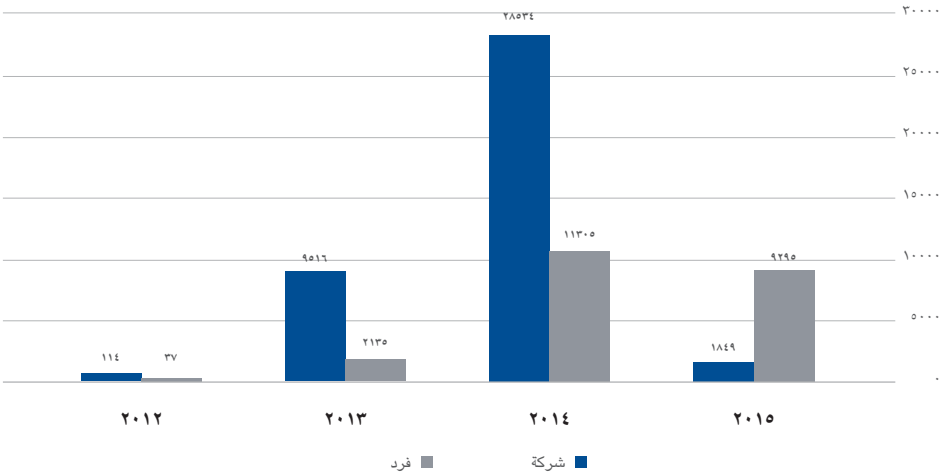

عدد المتسجلين الحاصلين على المفاتيح الإلكترونية

خدمة الدفع الإلكتروني لضريبة الأملاك المبنية عن طريق بطاقات الائتمان

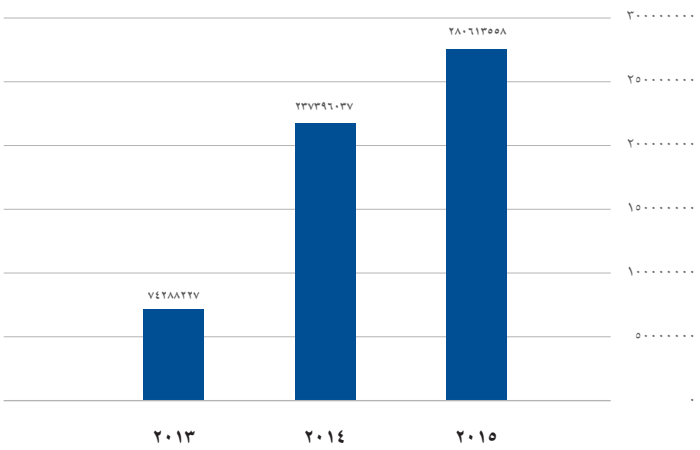

مجموع الدفعات

خدمة الدفع الإلكتروني للضريبة على القيمة المضافة عن طريق بطاقات الائتمان

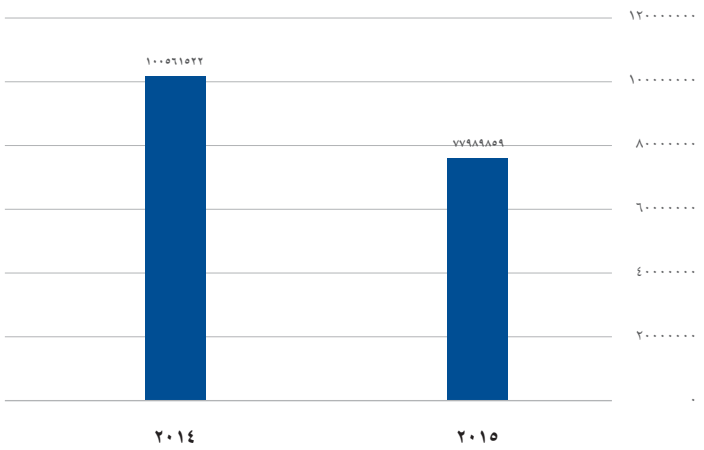

مجموع الدفعات

مبادرة فريدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان:
ورش متخصصة لتنمية قدراتها في الصفقات العامة

الدولة تنفتح على القطاع الخاص وتدرّب شركاته على خوض مناقصاتها

لم يكن إطلاق وزارة المال من خلال معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي الورش التدريبية المتخصصة في الصفقات العامة والموجّهة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان، في أذار الفائت من مقر المعهد العالي للأعمال (ESA) وبدعم من البنك الدولي، حدثاً منفصلاً، بل محطة بارزة في مسار لتطوير القدرات الوطنية في مجال الشراء العام، يتخذ طابعاً مميزاً بانفتاح الدولة على القطاع الخاص وتخصيصه ببرنامج تدريبي عملي وعالي والجودة.

صورة تذكارية للمشاركين

وكان الإحتفال بإفتتاح هذه السلسلة من الورش بعنوان "كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تشارك في الصفقات العامة؟"، مناسبة لتوقيع اتفاقيات تفاهم بين أطراف هذه الشراكة الثلاثية: وزارة المال من خلال معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، والمعهد العالي للأعمال، والبنك الدولي.

وجاء اختيار لبنان لتنفيذ برنامج تحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب سبع دول اخرى من المنطقة، نتيجة لمشاركته الفاعلة في أعمال شبكة خبراء الشراء الحكومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA Network of Public procurement Experts، التي أطلقها البنك الدولي عام ٢٠١٣.

ويهدف هذا البرنامج إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في المناقصات العامة، ويتكوّن من سلسلة ورش تدريبية ويشكل فرصة فريدة للتعلّم وتطوير المفاهيم المتعلقة بإدارة الصفقات، من خلال منهجية تشاركية تطرح المشاكل مع محاولة إيجاد حلول لها، وتعزز تبادل الخبرات، وذلك بإدارة خبراء محليين في مجال الشراء العام. ويعرض البرنامج الفرص الجديدة التي تتيحها الصفقات العامة، ويسهّل التعرف على الصفقات وشروطها وكيفية المشاركة فيها، من الناحيتين القانونية والفنية، ويتطرّق إلى موجبات المؤسسات الرابحة وعلاقتها بالجهة الشارية.

وتندرج هذه المبادرة الفريدة في إطار جهود وزارة المال والمعهد في مجال تحديث ممارسات الشراء الحكومي في لبنان وتشجيع الحوار الجادّ حول هذا الموضوع بين الجهات المعنية كافة، باعتبار الشراء العام "منجم ذهب" لتحقيق القيمة الفضلى من إنفاق أموال المكلفين بالضرائب، وأداة استراتيجية لتعزيز المنافسة في السوق وتحقيق الوفر في المالية العامة وتشجيع ممارسات شفافة من شأنها أن تحدّ من الفساد والتواطؤ.

العقود العامة:
١٣٪ من الموازنة العامة

في لبنان، تعتبر الحكومة اللاعب الأكبر في الاقتصاد، إذ تشكّل العقود العامة ١٣٪ من الموازنة العامة وحوالي ٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي على المستوى المركزي، وتقدّر هذه النسبة بنحو مليار و٧٧٤ مليون دولار أميركي.[١] لكن هذه النسبة لا تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تتركز الأعمال في المؤسسات الكبيرة، ويشكل ذلك عائقاً أمام التنافسية، بالإضافة إلى عدم وجود طلب كافٍ من قبل الحكومة على شراء السلع المتطوّرة تكنولوجياً التي تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تطويرها وإنتاجها وتسويقها. من ناحية أخرى، تشكّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمارين تطبيقية

[١] مؤشرات البنك الدولي للبنان في العام ٢٠١٣
[٢] معطيات وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية (٢٠١٣)

توقيع اتفاقيات التعاون

بين ٩٣ إلى ٩٥٪ من إجمالي مؤسسات القطاع الخاص، وتُوظّف ٥١٪ من اليد العاملة،[٢] لكنها تبقى غير قادرة على ولوج فرص المشاركة بفاعلية في العقود الحكومية لأسباب عدّة أبرزها: عدم قدرتها وجهوزيتها للمشاركة (٨٨٪ من الحالات)، والتأخّر في الدفع من قبل الجهة الشارية (٧٥٪) وعدم الولوج إلى المعلومات حول الصفقات وشروط المشاركة بها والصعوبة في تشكيل تكتّلات (٦٣٪).[٣] كما أنّ عدم وجود قدرات وطنية عالية الكفاية في المؤسسات الحكومية لإدارة ملفات الشراء، وعدم ارتباط هذه المهنة بالمستويات العليا للقرار، لا يسهلان تطوير آليات الطلب على السلع والخدمات وآلية الردّ عليها من قبل السوق.

وسعياً إلى سدّ هذه الثغر المتعلقة بأداء القطاع العام، بادرت وزارة المال إلى تطوير وتعميم دليل وطني وخمس دفاتر شروط نموذجية ووضعها في تصرّف الإدارات والمؤسسات العامة بهدف تبسيط الإجراءات، وواكبها المعهد من خلال استراتيجية وطنية لتعزيز القدرات وشهادات تخصصية للعاملين في هذا المجال بالتعاون مع CIPS، وإنتاج معرفي يضيء على الواقع اللبناني والممارسات العالميّة الجيّدة. ولا بدّ أن تترافق الجهود الموجّهة للقطاع العام، مع ثقافة الحوار والانفتاح على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تطوير القدرات وتحسين مشاركتها في الصفقات وتعزيز الثقة المتبادلة.

عِبَر من العالم

ماذا تعلّمُنا التجربة العالمية؟

يحظى الشراء العام باهتمام متزايد في معظم بلدان العالم حيث الحكومات هي الشاري الأكبر للسلع والخدمات والأشغال على المستويين المركزي والمحلي. ويشكل حجم الشراء العام ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وثلث الإنفاق العام، وتصل حصته في الدول العربية من ١٥ إلى ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[٤]

وتُفيد التجربة العالمية أنّ العديد من الدول لجأت إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في الصفقات العامة كخطوة استراتيجية للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، تَضاعَف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في الصفقات العامة في تشيلي خلال السنوات العشرة السابقة، بفضل اعتماد النظام الالكتروني الموحّد للصفقات العامة Chile Compra الذي مكّن العمليات، ووحّد المعايير ووضع دفاتر شروط نموذجية وبنك مواصفات وقواعد معلومات للموردين. وبفضل هذا النظام، حققت تشيلي وفراً قُدّر بـ ٢٠٠ مليون دولار أميركي للخزينة عام ٢٠١٢،[٥] وشجّعت الاقتصاد المحلي وحدّت من انتشار الفساد والإحتكار.

أما في إيطاليا، فقد طوّر الجهاز المركزي لإدارة الصفقات العامة CONSIP أنظمة الشراء وأصدر كتيّبات إرشادية خاصة بهذه المؤسسات لتسهيل مشاركتها بالصفقات، مما عزّز أيضاً أنماط التنمية المحلية في عديد من المدن الإيطالية البعيدة عن مراكز القرار. وفي المنطقة العربية، إستفادت كل من تونس والمغرب من التجربة العالمية، وأصبحتا من الدول الرائدة في استخدام الأنظمة الإلكترونية للصفقات العامة، وهما جادّتان في تحديث أنظمتهما في محاولة لتوفير فرص جديدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز المنافسة في السوق المحليّة.

لقد أثبتت التجربة العالمية، لاسيّما في البلدان الشبيهة ظروفها الاقتصادية بظروف لبنان، قوة هذا التوجّه وأثره في تعزيز التنافسية وتحقيق فرص النمو وكسر الاحتكار. ومن المهمّ الإشارة إلى الإستجابة الجيّدة للمؤسسات اللبنانية الصغيرة والمتوسطة، من خلال مشاركة مدراء ومسؤولين عن تطوير الأعمال وإعداد الصفقات في مؤسسات، التي رأت في هذه المعارف فرصة لتحسين جهوزيتها لدخول أسواق الشراء العام في لبنان والخارج بما يفتح أمامها فرص الإبتكار والتنافسية من جهة، ويعزز الثقة المتبادلة بين القطاعين العام والخاص من جهة أخرى مما ينعكس إيجاباً على تحريك العجلة الاقتصادية وتحسين النمو وخلق فرص العمل.

[٢] مسح أجرته شبكة خبراء الشراء الحكومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، (٢٠١٤)
[٣] الشراء الحكومي في لبنان: الواقع والممارسات واستراتيجية وطنية لتعزيز القدرات (٢٠١٤)
[٤] تقرير بعنوان "Why Reform Public Procurement" البنك الدولي (٢٠١٢)

رؤساء المكاتب العقارية تدرّبوا... ويريدون المزيد

نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بالتعاون الوثيق مع مديرية الشؤون العقارية والمساحة وبرعاية وزير المال علي حسن خليل، سلسة دورات تدريبية لرؤساء المكاتب العقارية في كل المناطق اللبنانية، تأتي في إطار الورشة الإصلاحية الشاملة التي بدأت في المديرية العامة للشؤون العقارية، وفي موازاة إجراءات المحاسبة والملاحقة التي تشهدها المديرية.

وهدفت هذه الدورات إلى تذكير رؤساء المكاتب بدورهم والمهام المنوطة بهم داخل الادارة، والاضاءة على أبرز القوانين والمراسيم التي ترعى المعاملات الادارية والفنية التي تقع على عاتقهم، وتبادل الخبرات بين مختلف الامانات وطرح التحديات وايجاد الحلول المشتركة.

وأقيمت أربع دورات تدريبية في الغازية لرؤساء مكاتب الجنوب والنبطية، وفي طرابلس لرؤساء مكاتب الشمال، وفي قاعة المحافظة في زحلة لرؤساء مكاتب البقاع، وفي مقر معهد باسل فليحان لرؤساء المكاتب في بيروت وجبل لبنان. وضمت هذه الدورات ٣٢ مشاركاً. وتولى التدريب كل من السيد غابي ميلان والسيدة نوال نخلة من مديرية الشؤون العقارية.

وتناولت الدورات مجموعة واسعة من المواضيع، بينها دور رئيس المكتب المعاون، وآلية التسجيل في السجل اليومي وكيفية استيفاء الرسوم، وحالات الاعفاء من دفع الرسوم، وتلك التي يمكن فيها استعادة الرسوم بعد دفعها، وأسباب رفض تسجيل العقود، ووسائل تنفيذ الاحكام، وحالات عدم اهلية البائع والشاري، وأنواع الوكالات، وحالات وشروط تملك الاجانب والشركات والمصارف، إضافة إلى ما يتعلق بالضرائب.

ورأى المشاركون في ختام الدورات أن مواضيعها كانت غنية ودقيقة وواضحة ومفيدة، وهي من من صميم عملهم، وتساهم في توسيع آفاقهم ومعلوماتهم.

وطالب المشاركون بتنظيم لقاءات كل فترة تجمع بين رؤساء المكاتب لتبادل التجارب والآراء وتوحيد طريقة العمل، وتجمعهم كلك مع أمناء السجل لتوحيد القرارات، وإقامة دورات منتظمة ومتواصلة لتبادل الخبرات وشرح الصعوبات، وأخرى لرؤساء المكاتب المعيّنين حديثاً.

وصدرت عن الدورات مجموعة توصيات واقتراحات، منها ما يتعلق بمسائل تقنية، ومنها ما يتعلق بحاجات تدريبية ومواضيع أخرى. ومن بين الإقتراحات تلخيص المواد القانونية المرتبطة بعمل رئيس المكتب وجمعها في دليل واحد.

تجدر الإشارة إلى أن دورات شارك فيها رؤساء المكاتب في مختلف الأمانات العقارية وبعض أمناء السجل المعاونين، إضافة إلى المسّاحين من مختلف المحافظات اللبنانية، كانت اقيمت في تشرين الثاني من العام الفائت.

رئيسها ربيع الشاعر لـ"حديث المالية": حصدنا أكثر من ١٦٠٠ تبليغ في ستة أشهر عن ٢٢ وزارة و٣٠ معاملة إدارية

"سكّر الدكانة" تحقق ربحاً... ضد الفساد

لم يمض أكثر من عام ونصف عام على تأسيس جمعية "سكّر الدكّانة"، لكنها أصبحت في هذه المدة القصيرة لاعباً أساسياً في تعميم ثقافة رافضة للفساد. "حديث المالية" سألت رئيس "سكّر الدكّانة" ربيع الشاعر عن أهداف جمعيته وأنشطتها وأساليبها المبتكرة والذكية، وعن ثمار عملها وتجاوب المواطنين معها، و"الربح" الذي حققته ضد الفساد، والتطلعات المستقبلية.

متطوعون يشاركون في أحد أنشطة الجمعية

- اعتماد الحكومة الإلكترونية يقضي على نصف الفساد ويوفر الأموال على الدولة ويبسط المعاملات ويسرعها
- إن لم ينتفض القضاة على الفساد ستبقى جهودنا ناقصة وآن الأوان لكي يقود القضاة في لبنان حملة الأيادي البيضاء

كيف ومتى نشأت فكرة هذه الجمعية وما هي الخطوات العملية الحالية لمكافحة الفساد؟

أنشئت جمعية "سكر الدكانة" أواخر ٢٠١٣ إثر إحصاء بيّن أن ١٣٪ من اللبنانيين فقط يثقون بمؤسسات الدولة. وأُطلِقَت عليها تسمية "سكر الدكانة" لأن البلد أصبح كالدكانة، تُباع فيها الحقوق والخدمات. وارتأت الجمعية أن تتعاطى مع موضوع الفساد بطريقة تسويقية مبتكرة تماماً كما يفعل القطاع الخاص، فأطلقت حملة تعرض فيها شهادات مزورة ودفاتر سوق وخدمات من القطاع العام بأسعار مغرية طالبة من الناس الإتصال على رقم معين هو ٧٦٨٠٨٠٨٠ للحصول على هذه الخدمات. كما افتتحت "دكانة" حقيقية في شارع الجميزة تبيع فيها رخصاً ومستندات مزورة ودعت الإعلام اليها.

واستحقت حتى الآن ٢٠ جائزة عالمية وعربية على كيفية التسويق لموضوع مكافحة الفساد.

ماذا تخبرنا عن حملة "بلّغ عن الفساد تيصير عنا بلد"؟

تهدف الحملة إلى حث المواطنين على التبليغ عن الفساد لاسيما وأن استطلاعاً للرأي بين أن نحو ٤٣٪ من الناس غير مستعدين للتبليغ لأنهم فقدوا الأمل كلياً بالإصلاح. بينما أفسحت الحملة المجال للتبليغ من دون الإفصاح عن اسم المبلّغ وعبر وسائل متعددة. مما شجّع المواطنين على التبليغ حتى حصدنا أكثر من ١٦٠٠ تبليغ في غضون ستة أشهر من مختلف المناطق اللبنانية عن ٢٢ وزارة و٣٠ معاملة إدارية.

كيف تستعملون بيانات الفساد التي تجمعونها؟

نوثقها في تقرير نصدره علناً باللغات الثلاث ونرسله الى الإدارات والسلطات المعنية لإجراء المقتضى مع حلول عملية لأهم قضايا الفساد التي شكا منها المبلغون. جمعية "سكر الدكانة"، لا تتردد في دعم أي مسؤول مستعد لمحاربة الفساد والعمل بشفافية، ولن تتردد كذلك في ملاحقة الفاسدين قضائياً وإدارياً في حال ثبت فسادهم من خلال ملفات أو وثائق قانونية حصلت عليها الجمعية.

للدكّانة، كما تسمونها، بائع هو الموظف الفاسد والمرتشي، و"زبون" قد يكون أيضاً مفسداً وراشياً، كيف السبيل إلى مكافحة الفساد من طرفيه، الراشي كما المرتشي؟

للأسف إن ثقافة الفساد أصبحت معممة في لبنان وهذا ما أظهره استطلاع للرأي أجريناه بيّن أن نصف الشعب اللبناني متقبّل للفساد. إن صغر حجم المجتمع حيث الجميع يعرف الجميع، وتركيبته العشائرية والطائفية والمناطقية تجعل من عملية مكافحة الفساد أمراً شبه مستحيل. ولكن ثمة حلول عملية وتدريجية للحد من الفساد تمهيداً

ربيع الشاعر

للقضاء عليه، ومنها اعتماد الحكومة الإلكترونية في كل الإدارات، مما يمنع أي علاقة مباشرة بين "الزبون" والموظف، هذا وحده يقضي على نصف الفساد ولا يتطلب أموالاً لا يمكن تأمينها. بل أن الحكومة الإلكترونية توفر الأموال على الدولة وتبسط المعاملات وتسرعها. بالإضافة الى الحكومة الإلكترونية ثمة العديد من القوانين التي يجب أن يتم الإسراع في التصويت عليها في المجلس النيابي ومنها قانون حق الوصول الى المعلومات وقانون حماية كاشفي الفساد وقانون "من أين لك هذا؟" أو الإثراء غير المشروع وقانون المناقصات العمومية وقانون تضارب المصالح.

ما علاقتكم بالطبقة السياسية؟ هل توجهكم أم تدعمكم؟ هل تحاول التأثير والضغط عليكم؟

جمعية "سكر الدكانة" هي جمعية مدنية بامتياز وليست لها أية ارتباطات أو مواقف سياسية على الإطلاق. نحن على مسافة واحدة من جميع الأحزاب والتوجهات السياسية في البلاد. حيث نرى مبادرة إصلاحية نؤيدها وحيث نرى فساداً ننتقده ونحاربه. وقد تبين لنا من استطلاع للرأي أجريناه أن الفساد ليس حكراً على فريق سياسي دون الآخر. من هنا مسؤوليتنا أن ندعم الأوادم في كل الأحزاب وندين الفاسدين بغض النظر عن انتماءاتهم. الحمد الله لقد كسبت "سكر الدكانة" وفي فترة وجيزة ثقة بعض الطبقة السياسية من التوجهات كافة ونحن نعمل على أن نبني على هذه الثقة لكي يستفيد الناس في النهاية من هذا الظرف المناسب لمحاربة الفساد. في المقابل، ثمة طبقة من السياسيين لديها حساسية على "سكر الدكانة" ونستشعر أنها تنتظر اقتناص الظرف المناسب للإنقضاض على هذه التجربة الناجحة والتي بدأت تثير انزعاجها لما لاقت من استحسان ودعم لدى الرأي العام. هذا يزيدنا إصراراً على اعتماد أقصى درجات الحرفية والموضوعية والتأني في تقاريرنا ومواقفنا، إلاّ إنه لن يثنينا عن تحمل مسؤولياتنا في إدانة الفساد والفاسدين وبصوت عالٍ وثابت حتى إقامة دولة المؤسسات والحق.

كيف يمكن التبليغ عن حالات فساد؟

- تطبيق Sakkera
- الخط الساخن للتبليغ وهو ٧٦٨٠٨٠٨٠
- الموقع الكتروني هو www.sakkera.com
- وصفحات فيسبوك وتويتر وإنستغرام.

ماذا تحتاج عملية الفساد لكي تكون فاعلة ولا تبقى محاولات متفرقة؟

القضاء ثم القضاء ثم القضاء. إن لم ينتفض القضاة على الفساد ستبقى جهودنا ناقصة. من هنا تركيزنا على دعم استقلالية القضاء وتفعيل التفتيش القضائي وضبط العلاقة بين النيابات العامة والمخافر كي لا تسودها الإستنسابية والتسلط والمحسوبية والرشوة. لقد آن الأوان لكي يقود القضاة في لبنان حملة الأيادي البيضاء تماماً كما حصل في إيطاليا ونحن على اتصال مع كل من رئيس مجلس القضاء ونقيب المحامين في بيروت ووزير العدل الذين أبدوا تجاوبهم المطلق معنا وموافقتهم على الدور الأساسي المنوط بالقضاء لمحاربة الفساد ووعدوا بالبدء باتخاذ إجراءات في هذا المجال نرجو أن ترى النور قريباً.

ما حاجتنا إلى منظمة غير حكومية أخرى لمكافحة الفساد؟ ألسنا بالأحرى بحاجة إلى منظومة حكومية وتشريعية وتربوية؟

يا للأسف، لقد تفشى الفساد في كل إدارات الدولة ومفاصلها. كما أنه طال القطاع الخاص وقطاع الجمعيات الأهلية. جمعية "سكر الدكانة" لم تسعَ ولن تسعى الى احتكار عملية مكافحة الفساد وهي ترحّب بكل مبادرة موازية لذلك كما تعمل من خلال الثقافة التي تؤمن بها على بناء الشراكات وتوسيع أطر التعاون مع جمعيات أخرى في مجالات عدة كانت آخرها رسالة موقعة من كل جمعيات المجتمع الأهلي التي يعنى بالسلامة المرورية لتطبيق قانون السير الجديد والحد من الفساد الذي يؤدي الى تزايد عدد القتلى على الطرق. لا يمكن المجتمع المدني وحده أن يحقق المعجزات إذا لم يتحمل مجلس النواب مسؤولياته في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي اعتمدها لبنان في العام ٢٠٠٨. كما أن الحكومة مسؤولة عن وضع خطة وطنية لمكافحة الفساد يأتي من ضمنها تعديل المناهج التربوية التي تساعد الشباب على بناء ثقافة محصنة ضد الفساد تبدأ برفض الغش في الإمتحانات الرسمية مثلاً.

هل يشمل عملكم التربية منذ الصغر وخلق ثقافة مضادة للفساد؟

ينقسم عمل جمعيتنا إلى مستويين: محاربة آثار الفساد على المدى القصير ومحاربة أسبابه على المدى الطويل. والتربية هي من أهم العوامل التي يجب البناء عليها لتحصين المجتمع ضد الفساد. من هنا، بدأت الجمعية بالعمل على تطوير برامج تربوية لنشر ثقافة ضد الفساد بالتعاون مع بعض المدارس. تنقسم هذه البرامج الى ثلاثة أقسام: مواد تفاعلية وتطبيقية تضاف الى صفوف التربية المدنية، وتعديل المناهج الرسمية لإدخال أمثلة عن مكافحة الفساد الى مواد الرياضيات والفلسفة والتاريخ وعلم الاقتصاد والتربية الدينية، ووضع مؤشر لقياس مدى شفافية المدارس ومكافحتها للفساد في إدارتها وعملها. ونحن نأمل دعماً كاملاً من قبل وزارة التربية والتعليم العالي في هذا المجال.

تعزيزاً للتعاون والتكامل بين وزارة المال وقطاع البنوك

١٠٠ مصرفيّ يشاركون في برنامج تدريبي عن النظام الضريبي في لبنان

الجلسة الافتتاحية

في سبيل تعزيز التعاون والتكامل بين وزارة المالية والقطاع المصرفي لما له من تأثير على النمو الاقتصادي، أطلقت جمعية المصارف في لبنان بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي برنامجاً تدريبياً متخصصاً عن النظام الضريبي في لبنان، يشارك فيه أكثر من ١٠٠ موظّف من المعنيين في المصارف التجارية وخصوصاً من الفروع والدوائر القانونية، وأقسام المحاسبة والعمليات وغيرها.

يهدف البرنامج الذي يمتدّ على فترة شهر إلى تعريف المشاركين بخصائص النظام الضريبي في لبنان وأبرز التعديلات التي نصّ عليها قانون الاجراءات الضريبية، واطلاعهم على المعلومات اللازمة لحسن تطبيق قوانين ضريبة الدخل ورسم الطابع المالي لاسيما النقاط التي تطال عمل المصارف، كالضريبة على أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية والفوائد المصرفية والرواتب والأجور إضافة الى تسليط الضوء على أبرز التوجهات في تحديث النظام الضريبي في لبنان. ويتولّى التدريب كل من رئيس دائرة الضريبة على الرواتب والاجور ايلي أبي عاد، ومراقب الضرائب الرئيسية في دائرة كبار المكلفين منال صونجي، ومراقب الضرائب في دائرة الضرائب غير المباشرة في وزارة المال علي خليل. ويُختتم البرنامج في ١٥ أيار بحلقة نقاش مع السيدة حياة نادر وبعرض للمعهد حول الثقافة الاقتصادية والمالية.

جانب من المشاركين

نظمت في شهرين ٦٠٠ محضر لمخالفين وحصّلت ٥ مليارات ليرة من ١٠٠ مصالحة

"الريجي" تحصر التبغ... وتحاصر مهرّبيه!

من جنوب لبنان إلى شماله، وفي البقاع كما في بيروت وضواحيها وجبل لبنان، نشطت فرق جهاز مكافحة التهريب في إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) في الشهرين المنصرمين لمحاصرة ظاهرة التهريب التي تحرم الدولة ما بين ١٥٠ و٢٠٠ مليون دولار واردات إضافية.

الوزير علي حسن خليل مطّلعاً على المضبوطات في "الريجي"

وهذا "العمل الجاد والمسؤول" الذي تقوم به "الريجي" لمكافحة التهريب، رغم التعقيدات الناجمة عن الظروف الأمنية الراهنة في البلد، استحق وصف وزير المال علي حسن خليل إياه بأنه "مساحة مضيئة" نظراً إلى أن "لبنان أصبح موصوماً بآفة التهريب"، على قول الوزير خليل خلال زيارته "الريجي" وتفقده عيّنات من المصنوعات التبغية المهرّبة التي تم ضبطها خلال عمليات الدهم التي نفذتها فرق جهاز المكافحة. وما أتاح تفعيل جهود مكافحة التهريب في الأونة الأخيرة، بحسب رئيس "الريجي" ومديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي، كان "موافقة الوزير منذ توليه مسؤولية الوزارة، على سلسلة اجراءات قانونية اقترحتها الريجي، شملت تعديل انظمة وقوانين بما يتيح زيادة امكانية المكافحة عبر تحميل الشركات كما الأفراد مسؤولية أي تسرّب للبضائع إلى البلد".

وبحسب ما شرح الوزير خليل في المؤتمر الصحافي الذي عقده في "الريجي"، ثمة أنواع عدة من عمليات التهريب:

- تهريب لبضائع تستوردها وتنتجها وتوزعها "الريجي"، وهو تهريب يتم بوسائل مختلفة، سواء عبر المرافىء والمعابر الحدودية أو بوسائل أخرى.
- بضائع غير مسجلة أساساً في لبنان ولا تدخل عبر "الريجي"، ولكن يتم إدخالها إلى البلد بواسطة عمليات التهريب وبكميات كبيرة جداً.
- التزوير الذي يتمثل في إنتاج بضائع غير مطابقة للأصول والمواصفات، وتحديداً في مجال السيجار، الذي تحصل عمليات تزوير لإنتاجه من جهة وللعلامات التجارية من جهة أخرى.

وقد تم اتخاذ إجراءات لتفعيل مكافحة التهريب في كل من هذه الأنواع، وحصل تعديل لنظام ادخال المصنوعات التبغية اقترحته الريجي ووافق عليه الوزير في نهاية العام الفائت ويقضي بوجوب تغريم الشركات وتحميلها قيمة كل الكميّات المهرّبة والمضبوطة.

وشرح رئيس جهاز مكافحة التهريب محمد ضاهر لـ"حديث المالية": "بموجب هذه التعديلات، بات في إمكاننا أن نغرّم الشركات المنتجة لهذه البضاعة. وبالتالي، فإن الشركات التي تُدخل منتجاتها إلى لبنان بواسطة الريجي، باتت تتحمل مسؤولية كل البضائع المهّربة التي تضبط . أما الشركات التي لا تُدخل بضائعها عبر الريجي ولديها مراكز في دول أخرى، فثمة إجراءات تقضي بتقديم شكاوى في حقها لكي تتحمل مسؤولية البضائع التي تتم مصادرتها في لبنان. وفي ما يتعلق بالأصناف المهرّبة لمنتجات لا تدخل أساسا إلى لبنان، فالشركة المنتجة لها هي المعنية، وفق القواعد المرعية عالميا، بأن تلاحق منتجاتها وترى كيف

من المؤتمر الصحافي لخليل وسقلاوي

يتم تصريفها، وتاليا يفترض ان تكون مسؤولة عن الكميات المهرّبة الكبيرة التي تدخل الى لبنان".

في موازاة ذلك، تم تعديل نظام رؤساء البيع في اتجاه تشديد العقوبة عن التهريب. وشرح ضاهر: "وفق المادة ١٣ من هذا النظام، كنّا نوجّه لرئيس البيع المرخّص له من إدارة حصر التبغ والتنباك تنبيهاً عندما يرتكب مخالفة للمرّة الأولى، وإنذاراً عند المخالفة الثانية، وفي المرة الثالثة تقطع رخصته. أما اليوم، بموجب تعديل النظام، أصبحت رخصته تقطع من المرّة الأولى".

وأضاف ضاهر: "من التعديلات أيضاً أنّه في حال ضبط بضاعة مهرّبة عند رئيس البيع، تتم مصادرتها مع البضاعة الشرعيّة لديه إلى أن يتم استيفاء الغرامة. أي أنّه إلى حين يأتي ليصالح نكون أخذنا منه البضاعة الشرعيّة؛ وفي حال لم يأت كي يصالح فإننا نحسم قيمة هذه البضاعة الشرعيّة من أصل الغرامة".

أما التعديل الثالث، بحسب ضاهر، فيقضي بمنع رؤساء البيع الآخرين من تموين رئيس البيع الذي قُطعت رخصته تحت طائلة إلغاء رخصهم أيضًا.

وتُوجّت هذه التعديلات على الأنظمة بإجراءين:

- تعزيز جهاز مكافحة التهريب بعناصر إضافيّة من جهاز الحراسة والأمن بعد موافقة وزير المال، لأن عديد الجهاز لم يكن كافياً.
- إطلاق حملة إعلانيّة وتخصيص مكافآت ماليّة للمواطنين الذين يرشدون "الريجي" إلى أماكن وجود المصنوعات التبغية المهرّبة. وقال ضاهر: "خصصنا مكافأة قدرها ٥٠٠٠ ليرة لبنانيّة عن كل علبة دخّان أو علبة التنباك المعسّل الصغيرة أو السيجار. وقد أعطت مفعولاً قويًا ونتائج باهرة وجعلت المخبرين كثراً". وبالفعل، كان التجاوب كبيراً، ودفعت "الريجي" للمخبرين مئات الملايين من الليرات.

ومنذ مطلع آذار الفائت، نفذت دوريات مكافحة التهريب في "الريجي" عمليات دهم يومية. وقال ضاهر في هذا الشأن: "أنجزنا خلال فترة الشهرين الأخيرين نحو ٦٠٠ محضر بالمخالفين، وتمّت المصالحة على نحو ١٠٠ منها، فاقت قيمة الغرامات العائدة الخمسة مليارات ليرة لبنانيّة". أما المحاضر التي لم تحصل مصالحات بشأنها فأحيلت على القضاء المختص وتم إلغاء عدد من رئاسات البيع ومصادرة بضائعها.

كذلك تم تحصيل مبالغ تجاوزت المليون و٩٠٠ ألف دولار من شركات التبغ التي ضبطت منتجات مهرّبة تحمل علاماتها التجارية في السوق اللبنانية.

إجراءات جمركية لضبط التهريب والتهرّب
وتوجّه لـ"إصلاحات بنيوية"... ومحكمة مختصّة

أعلن وزير المال علي حسن خليل مجموعة من الاجراءات الجمركية التي تم اتخاذها في مرفأ بيروت وفي المطار لضبط عمليات التهريب والتهرب وغيرها، مع الحرص في الوقت نفسه "على تسهيل انسياب البضائع ودخولها وخروجها من الاراضي اللبنانية".

وبناء على اقتراح المجلس الأعلى للجمارك وادارة الجمارك، تم الإبقاء على الخط الاحمر واستحداث مسار جديد هو المسار العشوائي، إلى جانب المسار الاخضر والاصفر والازرق (الرقابة اللاحقة الالزامية). وتم وضع معايير جديدة لنسبة التحويل على المسارين الاحمر والاخضر.

ووعد الوزير بأن "أي مستوعب لن يبقى أكثر من عشرة ايام من دون الكشف عليه وانجاز اجراءاته"، مبشّراً بـ"تنظيم شامل لهذه العملية تلغي معها فكرة وجود مشاكل في التخليص الجمركي". وأكد أن الوزارة تدرس "اجراءات جذرية تتعلق بوضع الجمارك ككل في المرفأ والمطار وعلى الحدود الدولية".

وأضاف: "إن المسار الإصلاحي في الجمارك وصولاً الى إحداث تغييرات بنيوية لها علاقة بمستقبل الجهاز برمته هو أمر مستمر وسيبقى مستمراً ، ونحن في طور اعداد دراسات علمية مستفيدين من تجارب البلدان الاخرى من عربية واجنبية على هذا الصعيد، والتي قد تفضي الى تأمين معدات سكانر جديدة أو الى تعاقد مع شركات تدير هذه العملية باشراف الجمارك، الى غيرها من الامور. ولدينا فريق يعمل على التحضير لهذه الدراسات التي سنطورها مع المجلس الاعلى للجمارك لنصل الى مرحلة نحدث فيه هذا التغيير البنيوي المطلوب لعمل الجمارك".

وكشف عن أن الوزارة "بصدد إعداد مشروع قانون لانشاء محكمة جمركية" وأنها "في مرحلة تشاور مع وزارة العدل بهذا الشأن".

باسل فليحان... في كل شهادة

باسل فليحان

خلال احتفال للمعهد المالي

في كل شهادة يمنحها معهدنا لموظف في الدولة اللبنانية، حياة جديدة للشهيد باسل فليحان.

في كلّ نشاط بحثي أو ورشة عمل أو دورة تدريبية أو مؤتمر علميّ نسعى من خلالها إلى تعزيز الكفايات في إداراتنا، والانفتاح على المستجدات في العالم، ووضع المواطن في صلب اهتمام العاملين في الشأن العام، نحقق ما مثّله باسل فليحان، وما يريده جميع اللبنانيين: دولة عصرية، ذكية ومنفتحة على العالم، قائمة على العلم والشفافية والتجرّد والإستقامة.

في كلّ إصداراتنا أو مراجع مكتبتنا المالية، تجسيد للعمل الجاد وللعقل اللبناني المبدع: حبّ العلم والمعرفة والثقافة.

لقد جعل معهدنا من تعميم قِيَم الخدمة العامة وترسيخها في الدولة، وتحقيق قيم النزاهة والفاعلية، والابتعاد عن التسيس الباطل غير المنتج، وخدمة المواطن والاقتصاد، قضية له، وهذه القِيَم كان باسل من الذين عملوا بصمت وجدّ لتحقيقها.

قد تختلف معه في الرؤية احيانا وقد تتفق، لكن الاختلاف لم يكن يوما سببا للخلاف عنده ولا للخصومة بل صحّة ومزيدا من التعمّق والتعلّم.

غاب باسل ولم تغب بصماته في هذه الدولة، في اقتراح القوانين العصريّة كقانون سلامة الغذاء وقانون التنافسيّة، كما كان له الحضور المميز في الحلقات الدوليّة وفي الشراكة في بناء المؤسسات التي تحمل رؤية للمستقبل.

ولأن "ثروة لبنان الحقيقيّة هي في طاقاته البشرية"، بحسب قوله، يستثمر المعهد في هذه الثروة ويعمل على توفير كل ما يساعد على تطويرها وعلى خدمة مواطني هذا البلد واقتصاده ومستقبله.

مرة أخرى، نستذكر باسل فليحان على صفحات حديثنا، "حديث المالية"، ونجدد عهدنا كلّ يوم: العمل لدولة تكون على مستوى طموحات مواطنينا، وقادرة على خدمتهم بتجرد وبفاعلية.

لمياء المبيض بساط

رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

استشهد باسل في ١٨ نيسان ٢٠٠٥ بعد صراع مع الحروق البالغة التي سببها انفجار اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري.
باسل مصدر أمل وإلهام لأبناء جيله ونموذج للقيادة الشابة في لبنان. تكريماً له ولإنجازاته، سمّت وزارة المالية مركز التدريب التابع لها، المعروف سابقا بالمعهد المالي، على اسمه .

إطلاق جائزة باسل فليحان في الجامعة الأميركية

تزامنا مع حلول الذكرى العاشرة لاستشهاد باسل فليحان، قام اصدقاؤه وزملاؤه بتكريم ذكراه يوم الجمعة ١٧-٤-٢٠١٥ قرب مقعد سيحمل اسمه في حديقة دائرة الاقتصاد في الجامعة الاميركية ببيروت حيث درس وعلم الدكتور فليحان. وشهد الحفل إطلاق "جائزة باسل فليحان"، بالتعاون مع إدارة الجامعة الاميركية. وهي ستمنح سنويا لكل طالب متفوق يحل أولا بين زملائه المتخرجين من دائرة الاقتصاد.

He returned to Lebanon in 1993 and embarked on a 12-year political career. He served as the adviser to then-Finance Minister Fouad Siniora and later as economic adviser to then-Prime Minister Hariri. Hariri also appointed him economy and trade minister in 2003. He also served as a lecturer at AUB for several years.

Fuleihan's former classmates and friends told The Daily Star that he had a large presence on campus as a student at the university. He was active in several capacities across a range of clubs. The late former minister is most remembered for his position as editor of the school yearbook.

The bench and scholarship are the latest in several initiatives launched in Fuleihan's memory. Shortly after his death, Fuleihan's widow Yasma set up The Basil Fuleihan Foundation, which focuses on improving public policy and service.

In February 2006, the Finance Ministry renamed the finance institute, which was founded by Fuleihan, the Basil Fuleihan Institute of Finance in his memory. The International College, from which Fuleihan graduated, also offers an award to students in Fuleihan's name.

The inauguration of the bench was attended by many of Fuleihan's classmates from his time at AUB and IC.

Baalbeki and Dr. Baha Noureddin, chairman of the Ophthalmology Department at AUB, both gave speeches at the ceremony and his friends all offered glowing recollections of the late former minister.

"He represents the Lebanon that we all dream that one day we will have," Moufac Harb, a journalist and friend of Fuleihan, told The Daily Star. "He's what we aspire and strive to be one day."

Source: The Daily Star

"كنز لبنان الحقيقي يكمن في طاقته البشرية،
لأن لبنان متميّز بالمعرفة والديناميكية والانفتاح وروح المبادرة"

بصماته حاضرة

مع الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك

خلال أحد المؤتمرات

الوزير

شغل باسل فليحان منصب وزير الاقتصاد والتجارة من العام ٢٠٠٠ حتى العام ٢٠٠٣. وسعى إلى تحديث العديد من القوانين والأنظمة التجارية والاقتصادية في مجالات حماية المستهلك وتنظيم المنافسة وحقوق الملكية الفكرية في التجارة الإلكترونية. وهو يُعتبر المهندس الرئيسي لمؤتمر باريس ٢ الذي عُقد في العام ٢٠٠٢ تحت رعاية الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك. كما انه فاوض وساعد على تصديق اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان.

النائب

انتخب باسل عضواً في البرلمان في العام ٢٠٠٠ وعُيّن رئيساً للجنة الاقتصاد والتجارة والصناعة والتخطيط البرلمانية في العام ٢٠٠٣.

دور ريادي في مشاريع الإصلاح

بين العامين ١٩٩٣ و ١٩٩٩، عُيّن باسل مدير مشروع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تعزيز الإيرادات وإدارة المالية العامة" في وزارة المالية. وعمل أيضاً كمستشار إقتصادي لوزير المالية السابق فؤاد السنيورة. بتوجيه من الوزير السنيورة، ساهم باسل في جهود الإصلاح والتحديث وأدى دوراً رئيسياً في إعادة هيكلة مديريات الخزينة والجمارك والعقارية. وقد ساند الوزير السنيورة في إنشاء المعهد المالي كمركز لنشر المعرفة في وزارة المالية.

مثّل باسل وزارة المالية في المفاوضات مع الوكالات الدولية للتصنيف الائتماني والمؤسسات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية. كما شارك في مفاوضات اتفاقيات الضرائب والاستثمارات.

Friends of Basil unveil AUB award honoring Fuleihan

By Mazin Sidahmed

BEIRUT: The Friends of Basil group announced Friday a new award for economics graduates at the American University of Beirut to honor the memory of slain former Minister Basil Fuleihan.

"[Fuleihan] is a product of this great university and he studied economics in that building right there," said Dr. Imad B. Baalbaki, associate vice president for development at AUB who attended the university at the same time as Fuleihan. "Every year at commencement time, this award goes to the outstanding student who graduates from the Department of Economics."

Along with the new award, the informal group also unveiled a new bench at the university to preserve the memory of Fuleihan, whose assassination sees its 10th anniversary Saturday.

The bench is located in AUB's garden area - across from the post office - where students often congregate. It bears a plaque that says, "The greatest gift of life is friendship and [we] have received it," and is signed, "The Friends of Basil F. Fuleihan (BA 1984)."

"The bench is symbolic of being part of the university," said Nadim Munla, an adviser to former Prime Minister Saad Hariri who was Fuleihan's professor and colleague.

"The idea is that it will give a chance to students of AUB to sit and look at the name [and] ask, 'Who is Basil?'"

A prominent economist and politician, Fuleihan was tragically killed by the bomb blast that assassinated former Prime Minister Rafik Hariri on Feb. 14, 2005. He was sitting next to Hariri in the motorcade when the bomb was detonated.

Fuleihan miraculously lived through the attack but succumbed to his wounds 64 days later in a hospital located in the suburbs of Paris.

Prior to his death, Fuleihan had a glittering career as an economist and economy and trade minister.

He graduated from AUB in 1984 and went on to complete his master's and doctorate at Yale and Columbia respectively.

معهد باسل فليحان شارك في تنظيمه بصفته الأمانة العامة للشبكة

مرّاكش استضافت المؤتمر السادس لشبكة "غيفت–مينا": مؤسسات التدريب رافعة لتحقيق التغيير ومواكبته

كان التشديد على "الأهمية الإستراتيجية للاستثمار في رأس المال البشري"، وعلى "تطويره، واحترامه، وتحفيزه وإعطائه الإمكانات اللازمة للقيام بمهامه على الوجه المطلوب"، الخلاصة الرئيسية التي توصّل إليها المؤتمر السنوي السادس لشبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (غيفت–مينا) الذي عُقد في مدينة مراكش المغربية خلال شباط الفائت. وقد دعا المؤتمر في ملاحظاته الختامية إلى إعطاء مؤسسات التدريب "مكانة إستراتيجية كرافعة لخلق التغيير ومواكبته".

صورة تذكارية للمشاركين

استضافت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الادارة المغربية أعمال المؤتمر السنوي للشبكة يومي ١١ و١٢ شباط، بعنوان "الحكامة العمومية، السبيل إلى دعم دولة القانون والمؤسسات"، وقد نظم بالتعاون بين معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي – الأمانة العامة للشبكة، والوزارة المغربية، ووكالة المساندة الفنية الفرنسية، والمعهد العربي للتخطيط في الكويت، بدعم من قسم الحوكمة في السفارة الفرنسية لدى المغرب، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا).

افتتح المؤتمر وزير الخدمة العمومية المغربي محمد مبديع بحضور والي مراكش عبد السلام بكرات ورئيس المنظمة العربية للتنمية الإدارية ARADO الدكتور محمد الفاعوري، وبمشاركة نخبة من المهتمّين بشؤون تحديث الدولة وإدارة المال العام في المنطقة العربية، وأصحاب القرار في المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية، لاسيما المنظمة الدولية لمعاهد الإدارة IASIA، ووحدة الأمم المتحدة للتنمية الإدارية UNDESA ووحدة التعاون بين بلدان الجنوب في الأمم المتحدة UNOSSC.

جاءت مشاركة أكثر من **٩٠ خبيراً من ٣٢ مركزاً تدريبياً في ١٣ دولةً عربيةً، بالإضافة إلى سبع مؤسسات أوروبية شريكة وممثلين عن ١٧ منظمة إقليمية ودولية**، لتعكس أهمية التواصل والتبادل والتعاون حول مواضيع الحكامة، وتحديث الدولة، وتنمية القدرات، والإدارة الفضلى للمال العام.

وتمّت خلال المؤتمر الإضاءة على المواضيع الآتية:

- دور القطاع العام في زمن الأزمات والسبيل إلى الحداثة في ظلّ اللااستقرار
- الانتقال إلى حكم أكثر تشاركية وشفافية كإحدى الأولويات لدى بلدان المنطقة
- آفاق التعاون بين دول الجنوب في العالم العربي وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة
- فرص وتحديات الحوكمة المحلية في المنطقة
- الدور البارز لمؤسسات التدريب في إدارة التغيير وتحسين أداء القيادات في القطاع العام

كذلك شكل هذا المؤتمر فرصة لإعادة تأكيد التزام أعضاء الشبكة والشركاء الداعمين بدورها الريادي كمثال للتعاون بين بلدان الجنوب وبناء الشراكات. وكان لافتاً تجديد المؤسسات الإقليمية والدولية دعمها لشبكة غيفت–مينا كمنتدى للحوار والتعاون يجمع صانعي القرار وكبار الموظفين الحكوميين والخبراء في المنطقة.

وقد لاحظ المتحدثون أنّ المنطقة العربية تسجل أعلى المستويات عالمياً من ناحية الرواتب و الأجور التي يتقاضاها الموظفون في القطاع العام (٩،٨٪ من الناتج

> **رواتب وأجور القطاع العام في المنطقة العربية تشكل ٩،٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ ٥،٤ ٪ عالمياً**

جامع الفنا في مراكش

المحلي الإجمالي مقارنة بـ ٥٤٪ عالمياً)، ويتراوح حجم الموارد البشرية في القطاع العام بين ١٤ و٤٠٪ من مجموع القوى العاملة في المنطقة، إضافة إلى ارتفاع مستوى الأجور في القطاع العام مقارنة مع الأجور في القطاع الخاص بنسبة ٣٠٪ (مقابل ٢٠٪ عالمياً).

وشدد الخبراء على أن "التحدّي الأكبر لبلدان المنطقة يكمن في وجود الإرادة السياسية و القدرة لبناء السلام وتحقيق الاستقرار وترسيخ الفكر الديموقراطي إصلاح أنظمة الحكم و قواعد و بادئ الحكامة و تعزيز التنمية، بشكل يتلاءم مع تطلّعات الشعوب والمجتمعات والتوجّهات العالمية الحديثة للتنمية المستدامة".

وجاءت الملاحظات الختامية للمؤتمر لتؤكد أهمية الإصلاح الشامل للقطاع العام وللإدارة العمومية والذي يتطلب "تبنّي مفهوم جديد للخدمة العامة يرتكز على الفاعلية، وبلورة رؤية، وإعداد استراتيجية، وضمان الإرادة السياسية والإهتمام بالتدريب و دعم القدرات، والإستثمار في ثقافة المرفق العام من خلال احترافية الخدمة العامة والنزاهة والشفافية والمساءلة والتركيز على النتائج وعلى خدمة المواطنين". ومن الدعامات اخرى للنهوض بالمرفق العام وبالحكامة العمومية، "إصلاح إدارة المال العام الذي يساهم، بالنسبة لدول المنطقة، في بناء الدولة وإرساء إستقرار ماكرو-اقتصادي، وتو يع فاعل وعادل للموارد، ودعم تقديم الخدمات العمومية".

وقد أثنت التوصيات العامة للمؤتمر على أهمية التوجّه نحو مبدأ "الحكومة المنفتحة" OPEN GOVERNEMENT وتكريسه، وضرورة "دعم ومواكبة اللامركزية والحكامة المحلية كخيار سياسي مرتبط بتنظيم الدولة"، وبالتالي ثمة ضرورة القيام بإصلاحات جوهرية وهيكلية من حيث توزيع المسؤوليات والإختصاصات و الموارد والإمكانيات وتقديم الدعم والمواكبة و الإلتزام وتوفير موارد بشرية مكونة ومؤهلة تتوافر فيها المهارات المهنية، وانخراط الشركاء على كافة المستويات و التعاون و التنسيق بينهم، وأهمية التدريب فور حصول الإنتخابات".

وتناولت الملاحظات أيضاً ضرورة تحفيز فرص التعلم والتدريب والإرتقاء بها إلى مستوى الاحترافية، وخلق مجموعات للتفكير، واعتماد التقنيات الحديثة للتواصل الإعلام، ودعم و مواكبة التشبيك والتعاون والشراكة وخصوصاً بين معاهد و مدارس ومراكز التدريب التي تعنى بالقطاع العام.

وأشارت الخلاصات أنّ الركائز الميسّرة والمسهلة للتنمية المستدامة في دول المنطقة هي إرساء دولة القانون وربط المسؤولية بالمساءلة واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردية والجماعية وإشراك المواطنين، وتفعيل مشاركة جميع الفاعلين وأصحاب المصلحة، وتعزيز الشفافية، وإيجاد مؤسسات تتسم بالفاعلية والنجاعة والكفاءة، وتعبئة الموارد الضرورية.

ما هي "غيفت-مينا"؟

تضم شبكة "غيفت-مينا" ٦٤ معهداً ومركزاً تدريبياً متخصصاً في تعزيز قدرات الموظفين والعاملين في القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بالإضافة إلى الجهات الشريكة وهي ١٨ منظمة اقليمية ودولية ومؤسسات تُعنى بتحديث الدولة.

يرتكز عمل الشبكة على تطوير خدمة عامة ذات جودة عالية من خلال تعزيز قدرات العاملين في القطاع العام وتبادل الممارسات الجيدة والحوار والتشاور فضلاً عن مشاريع التعاون.

تشكل شبكة "غيفت-مينا" أداة للتعاون بين بلدان الجنوب، لاسيما وأنها أنشئت في بلد متوسطي هو لبنان، وتعمل بقيادة مؤسسات من المنطقة.

تتمتع الشبكة بنظام داخلي في إطار اتفاقية تمّت المصادقة عليها من قبل الأعضاء المنتسبين عام ٢٠٠٨.

وتضم اللجنة التنفيذية الحالية للشبكة المؤسسات الآتية: معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي – الأمانة العامة، وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في المغرب، ووزارة المالية في فلسطين، والمعهد القومي للإدارة في مصر، ومعهد الإدارة العامة في البحرين.

أبرز المؤشرات

- توقيع ٩ اتفاقيات تعاون ثنائية بين أعضاء الشبكة
- ٦٥٧ مشاركاً في اجتماعات ومؤتمرات سنوية: بيروت (٢٠٠٦، ٢٠٠٩، ٢٠١٠ و٢٠١١)، تونس (٢٠١٢)، الكويت (٢٠١٤) ومراكش (٢٠١٥).
- ٦ مناهج تدريبية متخصصة باللغة العربية
- ٨ مؤتمرات اقليمية وأكثر من ٢٠٠ مشارك من لبنان والأردن والمغرب
- أكثر من ١٨,٠٠٠ منشور مطبوع وموزع

للمزيد حول مهام ونشاطات الشبكة:
www.gift-mena.org

الاجتماع السنوي للشبكة

عقد على هامش المؤتمر الاجتماع الخامس للشبكة بمشاركة ٥٥ مسؤولاً من ٢٣ مركزاً تدريبياً من ١٢ دولة عربية، وممثلين عن ١١ منظمة إقليمية ودولية، للتعرّف على أبرز إنجازاتها منذ إنشائها في العام ٢٠٠٦ وحتى العام ٢٠١٤ والتعرّف على المنتسبين الجُدد، وتبادل الآراء في شأن مستقبل التعاون وبناء الشراكات. كذلك تمّت بلورة خطة العمل للعامين المقبلين. ومن خلال حلقات تفكير مصغرة، ناقش المشاركون مواضيع تقع في صلب اهتمام الشبكة: ١) حوكمة الشبكة، تمويلها وتأمين استدامتها، ٢) استبيان لرضى الأعضاء في الشبكة وحاجاتهم المستقبلية، و٣) تطوير أدوات ومراجع معرفية، وصولاً إلى استخراج أفكار جديدة وتقديم توصيات للمرحلة المقبلة.

وخلُص المشاركون إلى اقتراح توصيات للمرحلة المقبلة، ومجموعة من النشاطات لتنفّذ خلال سنتي ٢٠١٥ و٢٠١٦، على أن يُعقد المؤتمر السنوي المقبل في بيروت سنة ٢٠١٦، تزامناً مع الذكرى السنوية العاشرة لتأسيس الشبكة. وختاماً، انتخب المجتمعون اللجنة التنفيذية الجديدة للشبكة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، والتي تألفت، بالإضافة إلى الأمانة العامة للشبكة – معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، من أربع مؤسسات هي: وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في المغرب، ووزارة المالية في فلسطين، والمعهد القومي للإدارة في مصر، ومعهد الإدارة العامة في البحرين.

كذلك عقد اجتماع اللجنة التنفيذية لشبكة "غيفت-مينا"، بمشاركة ممثلين عن المنظمات الاقليمية والدولية، للبحث في انضمام معاهد جديدة إلى الشبكة ومناقشة المشاريع والتحديات المستقبلية.

وتمّ على هامش المؤتمر توقيع مذكرة تفاهم بين المدرسة الوطنية للإدارة في المغرب ومعهد الإدارة العامة في البحرين.

تحية تقدير وشُكْر... إلى العقيد الشَكَر

لمياء المبيّض بساط تسلّم العقيد الشكر درعاً

كرّم فريق معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي العقيد الياس الشكر بمناسبة إحالته إلى التقاعد، وذلك خلال عشاء جمع عدداً من الزملاء وتميّز بجو عائلي.

وكان العقيد الشكر ساهم مع المعهد بشكل مميّز في إعداد الموظفين الجدد في السلكين العسكري والإداري في الجمارك ونجح في ضخّ قِيَم العمل الجمركي وأخلاقيات المهنة، ولم يكن أقل تميّزاً في اطلالته على الموظفين الجمركيين في الوطن العربي فقام بإعداد مواد تدريبية قيّمة استحوذت على اعجابهم وتقديرهم.

كذلك أثبت العقيد الشكر قدرة عالية في مجال التدريب على برامج غير جمركية كالتخطيط الاستراتيجي والتأثير على المشاركين ونسج علاقات مهنية عالية الجودة.

كان فريق المعهد يرى فيه "مثالا لحرفية مهنية عالية ومحارباً في سبيل بناء القدرات البشريّة وساعياً دائماً الى بناء الدولة وتدعيم ركائزها وحماية مؤسساتها".
إن التقاعد هو مرحلة جديدة من العطاء ولا يسعنا إلا أن نتمنى للعقيد الشكر التوفيق والنجاح في مسيرته المهنية الجديدة، وأن نعبّر له عن...كل الشكر.

سوزان قوصان
عن فريق عمل
معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي

رابطة موظفي الادارة العامة اقامت لقدوح ويونس غداءَ تكريمياً بمناسبة ترفيعهما إلى الفئة الثانية

من التكريم

أقامت رابطة موظفي الادارة العامة مأدبة غداء تكريماً للزميلين محمد قدوح وسلام يونس بمناسبة ترفيعهما إلى الفئة الثانية. وعرض نائب رئيس رابطة موظفي الادارة العامة عضو هيئة التنسيق النقابية الدكتور وليد الشعار في كلمة ألقاها للمشاريع التي تعمل الرابطة لتحقيقها بالتعاون مع وزارة المال، مؤكداً حرص الوزير علي حسن خليل ومدير المالية العام آلان بيفاني "على تحسين ظروف الموظفين الإداريين كونهم الطبقة الأكثر حرماناً". ثم ألقى قصيدة بالمناسبة بعنوان "رفاقي في الادارة" جاء فيها:

رفاقي في الإدارة
ليس عن الحضارة
عن مدرسة المغارة
عن حالة البؤس
عن سلسلة ضاعت بجوارير
عن هيئة نريدها شعلة
رفاقي انه الوطن المسخ
رفاقي كان الجمال هنا
كان الفن هنا
كان العشق هنا
رفاقي في الوزارة
في بلد الأرز
أصبح الحلم معلقاً
رفاقي وأنا بحضرتكم
مفتخر بترفيع الجدارة
بسلام تألقت
في كل موقع
بجهد
كل درب وحارة
رافعاً سقف الإدارة
وبالحق أقفلوا باب الوزارة

أحرثكم اليوم
عن دولة سارقة
أحرثكم ليس بمفهوم الشطارة
عن قصة طبخة البحص
أعمق من وادي الفجارة
لا هيئة الحيارى
إنها سياسة الحقارة
كان لنا إمارة
أصبح الفن دعارة
عشق الطهارة
كان لنا حلم
باعوا الأرزة
على باب سفارة
فرح لفرحكم
بقدرة النضال
على كل شاشة
بنفحة الغيارة
شهرت له
بجهود وقف
برفاق حملوا شعار الحق

كذلك تحدث مندوب الرابطة في وزارة الشؤون الاجتماعية وسيم عجمي باسم المندوبين فبارك لقدوح ويونس ترفيعهما، ثم كلمة لمندوب وزارة الداخلية عادل مصلح تحدث فيها عن سلسلة الرتب والرواتب ومسارها الطويل والمتعثر.
وشكر كل من قدوح ويونس للرابطة تنظيمها الحفل، وقالت يونس "ما دمنا نعمل في القطاع العام سنظل نسعى إلى تحسين ظروف عملنا على كل المستويات وما من طريقة لذلك إلا بالإلتفاف حول الرابطة وتقويتها لأن العمل النقابي هو الوسيلة الوحيدة لتحسين ظروف العمل حتى في الدول المتقدمة".
وبعد تقديم الدروع التكريمية، اختتم الحفل بكلمة لرئيس الرابطة محمود حيدر أكد فيها ثوابت الرابطة وضرورة استمرارها من أجل رفع الغبن عن الموظفين كون رواتبهم في أسفل سلم الرواتب.

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج
شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، سوزان قوصان، جوزيان شبلي، سابين حاتم، هلا قمبريس، مايا بصيبص وبسمة عبد الخالق.
تصميم وتنفيذ: دوللي الهاروني
طباعة: Dar El Kotob - DOTS

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني
على العنوان التالي:
contact@if.org.lb
هاتف: ٠١/٤٢٥١٤٧ – ٠١/٤٢٥١٤٩
فاكس: ٠١/٤٢٦٨٦٠
www.institutdesfinances.gov.lb

IOFLebanon
IOFLebanon
Institut des Finances Basil Fuleihan

La Lettre Interne du ministère des Finances

HadithelMalia

Numéro 56 l Mai 2015 l www.institutdesfinances.gov.lb

Institutionnaliser le partenariat avec le secteur privé

Le ministère des Finances s'est récemment engagé à améliorer le niveau des recettes de l'Etat, notamment à travers une série d'initiatives et procédures qui visent à limiter la corruption dans certains départements et contrôler la fraude et la contrebande. Il veille également à faciliter le travail du secteur privé, et à aider les entreprises à persévérer malgré la conjoncture économique difficile.

Le ministère cherche à remettre les pendules à l'heure, sans porter atteinte aux droits et obligations des diverses parties prenantes. L'objectif est de rétablir une situation saine pour le Trésor, tout en maintenant le dialogue avec le secteur privé afin de contribuer au développement de l'économie nationale.

Le ministère a d'ailleurs fait un pas important vers les petites et moyennes entreprises, et lancé des formations spécialisées afin de les encourager à participer aux marchés publics. Il a collaboré avec les instances économiques afin de faciliter le contrôle douanier, contrecarrer les pratiques frauduleuses sans pour autant entraver le travail du secteur privé.

De même, le ministère a relancé les comités paritaires de consultation avec les instances économiques. Il a aussi travaillé à développer son institutionnalisation. Ce pas en avant devra prochainement prendre la forme d'un décret du Conseil des ministres qui régule l'activité de ce comité et engage l'administration fiscale. Le Conseil d'Etat, consulté à ce sujet, a émis son opinion, sur la base de laquelle le projet de décret est en train d'être préparé.

La complémentarité entre l'Etat et le privé est un pilier essentiel du développement économique du Liban, nous y croyons fermement.

Le ministre des Finances
Ali Hassan Khalil

6ème édition des "Rencontres des Cadres Dirigeants de la Fonction Publique"

Christian Serradji: "Dix ans sans budget, c'est comme si vous étiez mariés en restant célibataires !"

M. Christian Serradji (centre) lors du deuxième séminaire de la sixième édition des "Rencontres des Cadres Dirigeants de la Fonction Publique"

La sixième édition des "Rencontres des Cadres Dirigeants de la Fonction Publique" libanaise a été lancée le lundi 16 mars 2015 à la Résidence des Pins, sous le patronage de Son Excellence le ministre des Finances M. Ali Hassan Khalil, représenté par M. Alain Bifani, Directeur Général des Finances, et en présence de l'ambassadeur de France au Liban M. Patrice Paoli, du ministre d'Etat pour le Développement Administratif M. Nabil De Freij, du chef de département "Afrique et Moyen Orient" à l'ENA France M. Jérôme Guyon, de la directrice de la division "Marketing et Communication d'Entreprise" du groupe Fransabank Mme Dania Kassar, et de la directrice de l'Institut des Finances Bassil Fuleihan, Mme Lamia Moubayed.

Fruits d'une longue tradition de coopération entre l'Institut et l'Ecole Nationale d'Administration, avec le soutien de l'Ambassade de France au Liban et de la Fransabank, ces rencontres sont devenues un rendez-vous annuel d'échange et de formation qui rassemble la haute fonction publique en lui offrant une plateforme pour partager ces expériences et acquérir de nouvelles connaissances, notamment en matière de gestion financière.

La promotion 2015 - Jacques ATTALI - réunit 29 cadres dirigeants multilingues, ouverts, dynamiques et occupant des

Suite page 2

Editée par:

INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
REPUBLIQUE LIBANAISE MINISTÈRE DES FINANCES

Sommaire

Conférence - débat du MEREF 4
The World Bank Senior Director of the Governance Global Practice visits the Institute 4
Pure Emotional Intelligence... Matters® 5
Préparer son budget: des néophytes aux experts 6

Suite de la page 1

postes de responsabilité au sein de l'administration.
Le premier séminaire (23-24 mars 2015), animé par Mr. Patrice DUFOUR, a abordé le thème du "Leadership et la Conduite du Changement". Il a été complété par le témoignage de M. Pierre ISSA, cofondateur et directeur général d'Arcenciel, qui a mis en avant une expérience unique de leadership social au Liban.
Le deuxième séminaire (27 - 28 avril) a porté sur les "Dépenses publiques et la maîtrise de la gestion budgétaire", animé par M. Christian Serradji. Dans une interview accordée à Hadith el Malia, M. Serradji s'est penché sur les questions de gestion budgétaire. Il nous a fait part de sa propre vision de la gestion budgétaire idéale et de son impression du Liban, empreinte d'une nostalgie du pays qu'il avait visité dans les années 80.

Des participants au séminaire

> **Aucun citoyen ne devrait être exempté d'impôt car cela veut dire qu'il est membre de la société**

Le poids des dépenses publiques en proportion du PIB progresse régulièrement et presque dans tous les pays. Quelles sont selon vous les meilleurs choix pour maîtriser une telle croissance?

Dans tous les pays, le PIB augmente de 15% minimum à 50%. Quand on parle du poids de la dépense publique, ça veut dire que l'Etat absorbe - et j'emploie bien le mot absorber - trop de richesses pour son fonctionnement et ses besoins. Où se situe le bon équilibre? Je crois que le bon équilibre, c'est lorsque la production, la richesse du pays, est redistribuée auprès de tous les citoyens puisque c'est leur contribution commune à la richesse de ce pays. Cette production est le fruit d'un excédent commercial importations/exportations: on exporte plus qu'on n'importe. Elle est une bonne définition de ce qui relève du domaine du privé, et une bonne notion de ce qui relève du domaine public. Dans ce qui relève du domaine public, l'Etat doit se poser la question de définir la part d'investissement qu'il doit assumer au nom des intérêts de l'Etat et la part de responsabilité en matière de transferts sociaux. C'est- à-dire que le riche aide le plus pauvre - sous forme d'aides sociales -, que les régions les plus riches aident à développer les régions les plus pauvres (cela s'appelle l'aménagement du territoire), etc. Ainsi, ce n'est pas le poids des dépenses publiques dans le PIB qui importe le plus, c'est la nature des dépenses et le poids respectif de chacune de ces dépenses par rapport à l'ensemble.

Au Liban, un grand dilemme tourne autour de la redistribution des richesses et des perspectives d'exploitation des champs de pétrole et de gaz découverts. Pensez-vous que ces richesses doivent être redistribuées directement à la population libanaise? Ou devrait-on allouer les revenus à la réduction de la dette publique? Ou encore financer les grands projets d'investissement?

Je ne suis pas libanais mais je vous donne ma réponse comme je la vois. C'est une richesse et une ressource nouvelle. Cette ressource doit donc être utilisée en premier lieu pour réduire la dette. Car la dette de l'Etat, c'est chacun de nous qui la payons. Il faut donc désendetter chaque citoyen libanais. Il ne s'en apercevra pas, mais c'est autant d'impôts que l'on ne lui demandera pas en couvrant l'endettement de l'Etat. Ensuite, l'Etat doit faire des choix stratégiques et investir pour que se développe la dynamique privée qui est source de richesse.
Et au lieu de recourir à des augmentations pour financer ces infrastructures, il a la possibilité de les financer directement, sans augmentation d'impôt. Enfin, dernier point, il appartient à l'Etat d'assurer l'égalité des citoyens devant les charges et les droits, et il appartient donc à l'Etat libanais, grâce à cette nouvelle source, de veiller à ce que le citoyen libanais handicapé pour des raisons géographiques, de santé ou autres, trouve une juste compensation à travers un transfert social de cette richesse et puisse en bénéficier.
Je crois que le véritable enjeu, c'est l'égalité de tous devant les charges. Parmi les charges, il y a la dette, les infrastructures communes, et les handicaps individuels que les gens peuvent avoir. Face à ça, il appartient à l'Etat libanais d'éviter qu'un

M. Christian Serradji

> **Le premier défi d'une exécution, c'est d'avoir une bonne prévision budgétaire**

citoyen libanais ait le sentiment qu'il n'est pas traité à égalité des autres. Je suis de ceux qui croient qu'aucun citoyen ne devrait être exempté d'impôt. Même si c'est un Euro, il doit payer l'impôt car cela veut dire qu'il est membre de la société.

Quels sont les avantages d'un budget axé sur les programmes et la performance?

Chez nous, la notion de programme a une dimension opérationnelle de politique publique. Qu'est-ce que c'est qu'une une politique publique? C'est l'Etat qui considère qu'il est responsable à part entière du développement du logement, de la politique des transports, de la politique agricole, de la sécurité intérieure. Il est responsable et dans le cadre de cette responsabilité, il va rendre opérationnelle cette politique. Il fait des programmes dont il détermine un champ de compétences très précis qu'il confie à un responsable. Ce responsable a le devoir de mettre en œuvre cette partie opérationnelle, donc de réaliser cette part de politique publique dont il a la charge. Le programme va le conduire à faire des propositions de dépenses, des choix stratégiques, et on devra mesurer sa performance au regard des choix qu'il aura fait, des objectifs atteints et des résultats obtenus. Donc le programme est un instrument opérationnel de mise en œuvre d'un projet politique qui a fait l'objet d'un vote budgétaire par le Parlement. Vous en êtes loin…

Quels sont aujourd'hui les grands défis de l'exécution budgétaire?

Aha! Au Liban, c'est déjà avoir des objectifs! Le premier défi d'une exécution, c'est d'avoir une bonne prévision budgétaire. On ne peut pas parler de dépenser sans savoir de quelles recettes on dispose. Et comment ensuite on distribue ces recettes pour couvrir les dépenses. Le deuxième défi, c'est une bonne répartition des recettes: placer l'argent là où il est prioritairement nécessaire, et ensuite, en second lieu, pouvoir dépenser pour des choses nouvelles, parce qu'on a les moyens de le faire sans augmentation d'impôts. Un autre défi est que l'exécution soit égale à la prévision. Et enfin, pour bien exécuter, il faut exécuter régulièrement, correctement, sans fraude, etc. et donc pouvoir évaluer la manière dont on exécute le budget… Des contrôles rigoureux et des sanctions sévères.

Quelles sont vos idées à partager avec les Libanais autour de la situation budgétaire actuelle au Liban?

Je l'ai dit en fin de séance, je n'ai pas de conseil à donner; vous vivez ce que la France a vécu il y a cinquante ans. Donc, au lendemain de la reconstruction après la Seconde Guerre Mondiale, après les erreurs de gestion de la 3ème République, on avait un budget qui était voté chaque mois, et non pour l'année, tellement les partis politiques ne s'entendaient pas. On gérait donc le quotidien sans vision d'avenir. J'ai pu comprendre ce que vous vivez. Mais la seule chose que je ressens depuis ce matin c'est qu'il est temps que l'on dise: qu'est-ce que l'Etat libanais? Et à quoi il sert? Ce qui est frappant, c'est que vous travaillez depuis dix ans sans budget, c'est comme si vous étiez mariés et dans un couple où chacun vit à sa façon, alors que vous avez à payer le loyer commun, des études de gamins, etc. Alors si l'un dépense plus que l'autre, comment on fait? Et ainsi de suite. Vous vivez comme si vous étiez mariés en restant célibataires. L'Etat libanais, avec tout ce qu'il a souffert, devrait se poser la question de savoir quelle place il devrait avoir dans la société.

Comment avez-vous trouvé votre visite au Liban?

J'ai une grande souffrance d'avoir perdu le Liban que j'ai découvert quand j'étais jeune. On a tué ce qu'on appelait la "Venise de l'Orient". C'est un pays qui me donne l'impression d'avoir une formidable potentialité. Dans la rue, il y a de la jeunesse, de la dynamique, un besoin de collectif… sur la corniche quand les gens se réunissent. En même temps, quand on discute, le pessimisme et la résignation à une situation ingérable est frappant. Ce n'est pas le Liban que j'ai connu…

Conférence - débat du MEREF

Sensibiliser les managers pour favoriser l'accès des PME aux marchés publics

Des participants à la rencontre du MEREF

"Les gouvernements sont les principaux acheteurs sur le marché: le volume des marchés publics peut atteindre 13% du PIB dans les pays de l'OCDE et 20% dans les pays MENA. Au Liban, il constitue 4% du PIB (soit près de 1.774 milliards de dollars américains[1]), une part sous-estimée en l'absence de statistiques fiables, et ne prenant compte que des achats effectués au niveau de l'administration centrale." explique Lamia Moubayed Bissat, directrice de l'Institut des Finances, lors de la rencontre du MEREF organisée à l'Ecole Supérieure des Affaires, en présence de 35 chefs d'entreprises et représentants du secteur privé au Liban, le 26 mars 2015.

Constituant à elles seules 95% du tissu entrepreneurial au Liban, et employant 51% de la population active, la participation des PME aux marchés publics "devient un levier stratégique de l'action publique qui vise à soutenir le développement socio-économique, à encourager la compétition et la création d'emplois". Cependant, les PME font face à de multiples barrières à l'entrée, et principalement: l'incapacité à accéder aux marchés publics, les délais de paiement trop longs, l'accès difficile à l'information, le manque de standardisation des procédures d'achat, ainsi que le besoin de "professionnaliser" le métier d'acheteur[2]. Atteindre une situation de gagnant-gagnant (win-win) est la responsabilité conjointe de: (1) l'Etat, qui vise la gestion efficiente de l'argent public, (2) le secteur privé, notamment les PME, recherchant de nouvelles opportunités et de nouveaux marchés, et (3) les citoyens, bénéficiaires des services publics, de plus en plus avertis et réclamant le meilleur ratio qualité/prix. A travers les achats publics, la sphère publique est donc appelée à capter les gains et progrès des PME, et à en faire bénéficier à son tour toute la collectivité.

Cette rencontre a été organisée dans le but de sensibiliser les managers du secteur privé à la série de séminaires adressés aux petites et moyennes entreprises souhaitant intégrer les marchés publics, organisés par l'Institut des Finances Basil Fuleihan, l'Ecole Supérieure des Affaires et la Banque Mondiale.

[1]Une part sous-estimée limitée à l'activité d'achat au niveau des administrations centrales uniquement. Elle est identifiée par rapport au PIB du Liban calculé par la Banque Mondiale en 2013.
[2]D'après le rapport "Professionalizing Public Procurement in Lebanon: Diagnostic Review and a Vision Forward", Institut des Finances Basil Fuleihan, 2014.

The World Bank Senior Director of the Governance Global Practice visits the Institute

Mario Marcel: opening procurement to SMEs can benefit governments through the promotion of innovation

The World Bank's Senior Director of Governance Global Practice, Mr. Mario Marcel, accompanied by the Procurement Manager for MENA, Ms. Yolanda Tayler, the Governance Manager for MENA, Mr. Hisham Waly, and the Procurement team of the World Bank- Beirut Office, visited the Institut des Finances Basil Fuleihan on April 1st, 2015.

Mr. Mario Marcel and the WB delegation with IoF team

The visit was an occasion to get introduced to the Institute's efforts and initiatives in developing sustained capacities in public procurement, and in particular to present the progress achieved under the capacity building program targeting SMEs to better access public contracts.

On this occasion, Mr. Marcel acknowledged that *"building institutions in a very difficult environment is a challenge in itself. Political support is normally needed to ensure a favorable environment for modernization and institution building, but the experience of Lebanon in this regard shows an important commitment to institutions' development, regardless of difficult conditions"*.

He also expressed his interest in the progress achieved towards procurement modernization at the national level and explained how *"opening procurement to SMEs is somehow underweighted in developing countries, while it constitutes a real potential to generate new areas of business for SMEs that can also benefit governments through the promotion of innovation"*.

Among the meeting attendees were the Director General of the ESA, Mr. Stéphane Attali, and representatives of the public and the private sectors in Lebanon, as well as the Institute's trainers on public procurement and team.

The visit was organized on the occasion of Mr. Marcel's visit to Beirut, and in the context of the joint collaboration between the IOF, the Ecole Supérieure des Affaires (ESA) and the World Bank for the implementation of a specialized program targeting SMEs in Lebanon on public procurement. Attendees exchanged views on the importance of sustaining this initiative and pursue their collaboration.

Pure Emotional Intelligence ... Matters®

Mr. Youssef Khoury

"Emotional Intelligence" aims to focus on how to channel behavior and emotions to better deal with environmental requirements and professional pressures. Below is a presentation on the topic by the expert Youssef Khoury, Master Trainer[3] and owner of Matters® Training & Consultancy.

"Anyone can become angry, that's easy! But to be angry with the right person, to the right degree, at the right time, for the right purpose, and in the right way, that's not easy - Aristotle"

How do you define Emotional Intelligence (EI)?

Daniel Goldman defines EI as *"the capacity for recognizing our own feelings and those of others, for motivating ourselves, and for managing emotions in ourselves and in our relationships"*.

Tim Sparrow defines EI as *"the practice of using our THINKING about FEELINGS to GUIDE our BEHAVIOR"*.

I define Emotional Intelligence (also known as Emotional Quotient, EQ) as our *"Wisdom Level in charge of Controlling very Quickly our Brain Short Circuit Switch to avoid all inappropriate reactions"* - Youssef Khoury (Matters).

Is it related to age? To gender? To position?

Since EI is about our Wisdom Level, it is definitely affected by our age & position. Our EQ will grow as we grow in age and in experience. However, some people at the end of their lives and/or careers may decide to have a "Don't Care Attitude" causing their EI Level to drop down remarkably; and their reactions become inappropriate to people around them. As far as gender, some people tend to stereotype and label Men and Women to be More or Less Emotionally Intelligent than the other gender. This labeling and comparison is in my professional opinion not reasonable. The more logical approach to this question is that Men and Women are somehow exposed to different challenges & actions in life and therefore their reactions & EI Level might look different which consequently gives the impression that EI is related to gender.

What are the risks of negative EI? What are the results at the individual level and at the collective level especially at work?

The risks & the results of negative EI are many; whether we look at them from an individual level and/or from a collective social level. From an Individual Level the risks & results of negative EI are:

- Low Self-Confidence • Poor Self-Control
- No Trust • Carelessness • Stubbornness
- Boredom • Poor Achievement
- No Commitment • Lack of Initiative
- Pessimism

And from a Collective Social Level the risks & results of negative EI are:

- No Empathy • Lack of Influence
- Miscommunication • Weak Leadership
- Conflicts • Broken Relationships
- No Collaboration & Cooperation

What do we need to do a better self-control?

This question reminds me of what Mom & Dad, and even Teta & Jiddo told me to do long time ago in order to have a better self-Control when Mutual Respect is to be maintained. That was way before I read about Daniel Goldman's Emotional Intelligence & before I was Trained & Licensed as a Master NLP Practitioner & NLP Trainer in 2005 by Dr. Richard Bandler, the Co-Founder of Neuro Linguistic Programming).

For Better Self-Control:

- Pause & Take a Breath *(wa2ef la7za w Khod Nafas)*. This allows for more Oxygen into All of Your Brain (the Left Brain & Right Brain) & avoids Brain Hijack.
- Control Yourself & Have Empathy *(Hadde a3sabak w 7ot 7alak ma7al el chakhes el akhar)*. (This requires tapping into your Lower Brain - where Controls & Emotions are present).
- Count till Ten *(3ed lal 3ashra)* to allow yourself some time to Think before You Act (Connecting with your Upper Brain - where Facts & Creative Solutions reside).
- Re-Act at the Right Time *(Kil shi bi wa2to 7elo)*. Wait until it's somehow Calm again to Manage the issue. This could be after few minutes or few days.
- Re-Act in the Right Way with a Full Brain FEEDback message regarding what happened & what you want done about it *(Farje 7a2ak bi laye2a)*. Say what you mean & don't be mean when you say it. State the Facts, Emotions, Expectations, &
- Detailed Direction to move forward. Keep It Super Simple J *(Hawena bit-houn; & Khair el kalam ma qalla wa dall)*. (Just stick to using the Full Brain FEEDback Messages as stated in 5 above),
- If all Fails after applying the above, Be Assertive in your Reaction Approach.

What do you suggest for the readers if they want to know more about the subject?

Books:

- Emotional Intelligence - Why it can matter more than IQ - by Daniel Goleman
- Working with Emotional Intelligence - by Daniel Goleman
- Applied Emotional Intelligence: The Importance of Attitudes in Developing Emotional Intelligence - by Tim Sparrow

YouTube - Videos:

- Emotional Intelligence - Similarities between Healing and Teaching - by David Rackel, MD (Innovations in Medical Education) http://www.youtube.com/watch?v=RrUQTq35R3A
- Daniel Goleman presenting Emotional/Social Intelligence at Google http://www.youtube.com/watch?v=-hoo_dIOP8k&feature=related

Google - search:

- Triune Brain Theory: http://udn.nichd.nih.gov/pdf/MacLean%20tribute.pdf
- Left Brain vs. Right Brain: http://psychology.about.com/od/cognitivepsychology/a/left-brain-right-brain.htm
- NLP: Neuro-Linguistic Programming

[3]Mr. Khoury has been a trainer at the IOF for more than 10 years.

Bibliothèque des Finances

Vers un leadership au service du management public: favoriser l'émergence de compétences collectives/Olivier Bachelard. - Paris: Canopé Editions, 2014

Le leadership peut-il servir le management public? En cherchant à répondre à cette question, l'ouvrage d'Olivier Bachelard et de Romuald Normand rassemble une grande variété de contributeurs (professionnels, experts, chercheurs) en les engageant dans une réflexion sur les nouvelles compétences et responsabilités mises en œuvre par l'encadrement dans les administrations publiques. En croisant différentes perspectives, de la santé à l'éducation, de l'Etat central aux collectivités territoriales, l'ouvrage dresse un tableau analytique et comparé des transformations en cours dans les métiers et missions de service public.

A partir de cas pratiques, les auteurs nous montrent comment le leadership agit sur les ressorts de l'apprentissage organisationnel et de l'intelligence collective dans la conduite du changement et l'amélioration des relations de travail qui contribuent à la modernisation administrative. L'apprentissage du leadership au service du partage de valeurs et d'une vision commune, de la mobilisation des expertises individuelles et collectives, est un atout essentiel pour affronter les défis posés par les transformations de plus en plus rapides des organisations et de leur environnement. L'art de partager les responsabilités est donc une compétence essentielle du cadre public pour accompagner la réforme de l'Etat et les développements de la décentralisation. Ce livre s'adresse à tous ceux qui sont concernés par cette problématique et qui veulent progresser sur cette voie complémentaire des approches managériales plus classique.

Francophonie: La Dictée des Finances à l'Institut des Finances Basil Fuleihan

Préparer son budget: des néophytes aux experts

Les lauréats de la "Dictée des Finances" avec M. Henri Lebreton

Comme de coutume, les amoureux de la langue française se sont retrouvés le 26 mars à l'Institut des Finances Basil Fuleihan pour participer à la "Dictée des Finances", énoncée par M. Henri Lebreton, Directeur de l'Institut Français.

Cette année, le texte s'est penché sur les profils des Libanais quant à la question de la mise en place d'un budget personnel. Il y a d'abord les "experts", pour qui l'équilibre revenus-dépenses est sacré. Qu'en est-il des femmes ? "Fort heureusement, les préjugés selon lesquels les femmes seraient plus frivoles dans la manière qu'elles ont de gérer leur portefeuille sont mis à mal: ce sont de fait les femmes qui, à cinquante-huit pour cent, réalisent des prévisions détaillées, bien davantage que leurs congénères de la gente masculine." Puis il y a les "néophytes", qui se trouvent fort embarrassés face à l'exercice de budgétisation. "Fainéants, ou manquant de connaissances en matière budgétaire, ils griffonnent néanmoins, pour se rasséréner, note sur note, ou dressent des tableaux sophistiqués, sans parvenir à s'y tenir réellement. En somme, les bonnes résolutions que l'on s'est fixées s'évaporent très vite." Et pour conclure: "Des prévisionnistes aux intuitifs, des rationnels aux flâneurs… tout existe. Et vous: quel est votre profil?". Rendez-vous dans un an pour une prochaine dictée et de nouveaux casse-têtes (casse-têtes? casse-tête?)!

Une activité annuelle devenue tradition

Les lauréats 2015

Mmes Hélène Saoud, Micheline Irani, Viviane Mardelli, Ghada Salamé, Zeina El-Khoury
Ms. Georges Boukhalil et Joseph Ziadé
Catégorie Junior (<18 ans)
Mlles Dima Al Gakhlab et Marwa Nassif, M. Alaa Fattah